إرغام امرأة على الطلاق

[Action extract]

أُرغمت فاطمة "أ"، وهي أم لطفلين وعمرها PQ عاماً، على الطلاق من زوجها بعد رفع دعوى في المحكمة من قبل أخيها غير الشقيق، الذي استخدم سلطاته كوصي ذكر عليها. وفي حالة إعادتها الى منـزل أخيها، فإن فاطمة ربما تقع ضحية للعنف المنـزلي.

[Action text]

أُرغمت فاطمة "أ"، وهي أم لطفلين وعمرها PQ عاماً، على الطلاق من زوجها بعد رفع دعوى في المحكمة من قبل أخيها غير الشقيق، الذي استخدم سلطاته كوصي ذكر عليها. وفي حالة إعادتها الى منـزل أخيها، فإن فاطمة ربما تقع ضحية للعنف المنـزلي.

ففي أغسطس/ آب OMMR، قررت محكمة في شمال المملكة العربية السعودية تطليق فاطمة من زوجها منصور لأنه ينتمي إلى قبيلة أدنى منـزلةً من قبيلتها، ولأنه لم يفصح عن ذلك عندما تزوجها. وقد استند قرار المحكمة إلى قانون عرفي يسمى "التكافؤ" أو "الكفؤ". بيد أن الزوجين اللذين يرتبطان بأواصر زواج سعيد أثمر طفلين، لا يرغبان في الطلاق.

ومنذ صدور قرار المحكمة، ظلت فاطمة تعيش في سجن الدمام مع ابنها البالغ من العمر سنة واحدة خوفاً من إعادتها قسراً إلى منـزل أخيها. وباعتبارها مطلَّقة، فإنها ستُتهم بارتكاب الزنا إذا حاولت الاتصال بزوجها. وبالاضافة الى أن ذلك سيعتبر جريمة جنائية يعاقَب عليها بالجَلد على الأقل، فإنه سيعرضها لخطر عنف منـزلي جسيم.

ولكونها تعيش في سجن الدمام، تلقت فاطمة زيارات قصيرة من زوجها وابنتها التي تعيش معه. وفي يناير/كانون الثاني، أيدت محكمة الاستئناف حكم الطلاق. وعقب صدور قرار محكمة الاستئناف، ذُكر أن الشرطة حاولت اقتياد فاطمة إالى منـزل أخيها، ولكنها رفضت الذهاب معهم، مفضلةً التمتع بالأمن داخل السجن. وقد سمح لها موظفو السجن بالبقاء في السجن، إلا أنها لا تزال عرضة لخطر أن يتم تسليمها إلى أخيها وأن تقع ضحية للعنف المنـزلي.

ومع أن النساء في المملكة العربية السعودية أخذن يجهرن بالمطالبة بحقوقهن على نحو متزايد، فإنهن ما زلن يتعرضن لأشد أشكال التمييز، مما يؤدي إلى تسهيل وقوع العنف المنـزلي وإدامته.

[Call to action]

أُكتب رسائل إلى سلطات المملكة العربية السعودية تدعوها فيها إلى عدم تنفيذ حكم الطلاق الذي يقوم على التمييز ضد فاطمة "أ" وإلى عدم إعادتها إلى منـزل أخيها رغماً عن إرادتها.

[Sample letter]

تحية طيبة وبعد ...

أكتب إليكم كي أعرب لكم عن بواعث قلقي بشأن فاطمة "أ"، وهي أم لطفلين وعمرها PQ عاماً، أُرغمت على الطلاق من زوجها بعد رفع دعوى في المحكمة من قبل أخيها الغير الشقيق. هذا وقد استند قرار المحكمة إلى قانون عرفي يسمى "التكافؤ" أو "الكفؤ. وفي يناير/كانون الثاني، أيدت محكمة الاستئناف حكم الطلاق.

ومنذ صدور قرار المحكمة الأول، ظلت فاطمة تعيش في سجن الدمام مع ابنها البالغ من العمر سنة واحدة خوفاً من إعادتها قسراً إلى منـزل أخيها. وباعتبارها مطلَّقة، فإنها ستُتهم بارتكاب الزنا إذا حاولت الاتصال بزوجها. وبالإضافة إلى أن ذلك سيعتبر جريمة جنائية يعاقَب عليها بالجَلد على الأقل، فإنه سيعرضها لخطر عنف منـزلي جسيم.

ولذا، فإنني أدعوكم إلى إظهار التزامكم بحماية حقوقها الإنسانية عن طريق:

- عدم تنفيذ حكم الطلاق الذي يقوم على التمييز ضد فاطمة "أ".

- عدم إعادتها إلى منـزل أخيها رغماً عن إرادتها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

[Target contact details]

صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزير الداخلية

ص. ب OVPP،

طريق المطار، الرياض NNNPQ

المملكة العربية السعودية

فاكس رقم: 1185 403 1 966 +

أوقفوا العنف المنزلي

****